الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
الفصل التمهيدي: تحديد ماهية القانون الإداري	٩
المبحث الأول: تعريف القانون الإداري وموقعه بين فروع القانون الأخرى....	١١
المطلب الأول: تعريف القانون الإداري.....	١١
المطلب الثانـــي: موقـــع القـــانون الإداري وعلاقته بقية فروع القانون الأخرى.....	١٣
المبحث الثاني: خصائص القانون الإداري.....	٢١
المطلب الأول: عدم تقنين قواعد القانون الإداري.....	٢١
المطلب الثاني: حديث النشأة.....	٢٣
المطلب الثالث: قانون ذو مصدر وصفة قضائية.....	٢٣
المبحث الثالث: مصادر القانون الإداري.....	٢٤
المطلب الأول: المصادر المكتوبة.....	٢٤
المطلب الثاني: المصادر غير المكتوبة.....	٥٤
الباب الأول	
التنظيم الإداري	
الفصل الأول: الشخصية المعنوية العامة.....	٦٩
المبحث الأول: التكييف القانوني للشخصية المعنوية.....	٧٣
المطلب الأول: مذهب المجاز القانوني.	٧٣
المطلب الثاني: مذهب الحقيقة.	٧٩
المبحث الثاني: أنواع الأشخاص المعنوية العامة.....	٨٠
المطلب الأول: الدولة.	٨١
المطلب الثاني: المحافظات.	٨٧
المطلب الثالث: الأشخاص المعنوية الإقليمية.	٨٨
المطلب الرابع: الأشخاص المعنوية المصلحية.....	٨٩
المطلب الخامس: الأشخاص المعنوية المهنية.....	٩٠
المبحث الثالث: النتائج المترتبة على منح الشخصية المعنوية.....	٩٤
المطلب الأول: الأهلية القانونية.	٩٤
المطلب الثاني: الذمة المالية.	٩٦
الفصل الثاني: تحديد ماهية المركزية الإدارية.....	٩٩
المبحث الأول: الأساس القانوني لنظام المركزية الإدارية.....	١٠١
المطلب الأول: تعريف المركزية الإدارية.....	١٠١
المطلب الثاني: أركان المركزية الإدارية.....	١٠١
المطلب الثالث: صور التنظيم الإداري المركزي.....	١٠٤

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني: تقدير النظام المركزي. ١١١
المطلب الأول: تقدير المركزية الإدارية. ١١١
المطلب الثاني: مزايا عدم التركيز الإداري. ١١٣
المبحث الثالث: عناصر الإدارة المركزية في الأردن..... ١١٤
المطلب الأول: رئاسة الدولة. ١١٤
المطلب الثاني: مجلس الوزراء. ١١٩
المطلب الثالث: الوزراء. ١٢١
المطلب الرابع: ممثلو السلطة التنفيذية في الأقاليم..... ١٢٩
الفصل الثالث: اللامركزية الإدارية..... ١٤٥
المبحث الأول: اللامركزية الإقليمية. ١٤٧
المطلب الاول: تعريف اللامركزية الإقليمية. ١٤٧
المطلب الثاني: أركان اللامركزية الإقليمية. ١٤٨
المطلب الثالث: تمييز اللامركزية الإقليمية عما يشبهها من مفاهيم قانونية قريبة منها..... ١٥٦
المطلب الرابع: تقدير اللامركزية الإقليمية. ١٦٥
المبحث الثاني: اللامركزية المصلحية. ١٦٩
المطلب الأول: تعريف المؤسسة العامة. ١٧١
المطلب الثاني: أركان المؤسسة العامة. ١٧٣
المطلب الثالث: استقلال المؤسسات العامة ماليا وإداريا..... ١٧٩
المطلب الرابع: الإطار القانوني للمؤسسات العامة..... ١٨٣
المطلب الخامس: تصنيف المؤسسات العامة..... ١٩٦
المطلب السادس: إلغاء المؤسسات العامة..... ٢٠٩

الباب الثاني
النشاط الإداري

الفصل الأول: المرافق العامة ٢١٤
المبحث الأول: تعريف المرفق العام. ٢١٥
المطلب الأول: تعريف المرفق العام حسب المدلول الشكلي..... ٢١٧
المطلب الثاني: تعريف المرفق العام حسب المدلول المادي..... ٢١٨
المبحث الثاني: اركان المرفق العام. ٢١٩
المطلب الأول: النشاط المنظم أو المشروع. ٢٢٠
المطلب الثاني: المنفعة العامة. ٢٢١
المطلب الثالث: الخضوع لنظام قانوني خاص أو استثنائي..... ٢٢٥
المبحث الثالث: إنشاء المرافق العامة. ٢٣٠
المطلب الأول: السلطة المختصة بإنشاء المرافق العامة الوطنية..... ٢٣١
المطلب الثاني: السلطة المختصة بإنشاء المرافق العامة المحلية..... ٢٣٨
المطلب الثالث: المرافق العامة الفعلية. ٢٤٢

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: تنظيم المرافق العامة.	٢٤٧
المبحث الخامس: إلغاء المرافق العامة.	٢٤٩
المبحث السادس: أنواع المرافق العامة.	٢٥٣
المطلب الأول: المرافق العامة الاختيارية والمرافق العامة الإجبارية.....	٢٥٣
المطلب الثاني: المرافق العامة الوطنية والمرافق العامة المحلية.....	٢٥٥
المطلب الثالث: المرافق العامة التي تتمتع بشخصية معنوية والمرافق العامة التي لا تتمتع بشخصية معنوية.	٢٥٨
المطلب الرابع: المرافق العامة الإدارية والاقتصادية والمهنية.....	٢٦١
المبحث السابع: طرق إدارة المرافق العامة.	٢٦٧
المطلب الأول: الإدارة المباشرة	٢٦٨
المطلب الثاني: طريقة المؤسسة العامة	٢٦٩
المطلب الثالث: طريقة الامتياز	٢٧٠
المطلب الرابع: طريقة الاستغلال غير المباشر.....	٣١٠
المطلب الخامس: الاستغلال المختلط.....	٣١٢
المبحث الثامن: المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة.....	٣١٨
المطلب الأول: مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد	٣١٩
المطلب الثاني: مبدأ قابلية المرافق العامة للتغيير والتبديل.....	٣٣٨
المطلب الثالث: مبدأ المساواة بين المنتفعين من خدمات المرافق العامة...	٣٤٠
الفصل الثاني: الضبط الإداري.....	٣٤٣
المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري.....	٣٤٦
المبحث الثاني: أنواع الضبط الإداري.....	٣٥٧
المطلب الأول: تصنيف الضبط الإداري استنادا للمدى الإقليمي.....	٣٥٨
المطلب الثاني: تصنيف الضبط الإداري بالاستناد لمحله.....	٣٥٨
المبحث الثالث: أغراض الضبط الإداري.....	٣٦٠
المطلب الاول: المحافظة على الأمن العام.....	٣٦١
المطلب الثاني: المحافظة على السكينة العامة.....	٣٧٤
المطلب الثالث: المحافظة على الصحة العامة.....	٣٧٧
المطلب الرابع: المحافظة على الاخلاق العامة.....	٣٨٢
المبحث الرابع: هيئات الضبط الإداري.....	٣٨٧
المطلب الأول: هيئات الضبط الإداري في فرنسا.....	٣٨٧
المطلب الثاني: هيئات الضبط الإداري في الأردن.....	٣٨٩
المبحث الخامس: أساليب الضبط الإداري.	٣٩٤
المطلب الأول: أنظمة الضبط الإداري.	٣٩٦
المطلب الثاني: الإجراءات والتدابير الفردية.	٤٠٢
المطلب الثالث: وسائل القسر أو الإجبار.	٤٠٤

Scanned by CamScanner

الباب الرابع
العاملون في الإدارة العامة

الفصل الأول: التعيين في الوظيفة العامة..... ٤١٢
المبحث الأول: تعريف الموظف العام. ٤١٤
المطلب الأول: التعريف الفقهي. ٤١٤
المطلب الثاني: التعريف التشريعي. ٤١٤
المطلب الثالث: التعريف القضائي ٤١٩
المبحث الثاني: التكييف القانوني لعلاقة الموظف بالدولة..... ٤٢٥
المطلب الأول: النظرية التعاقدية ٤٢٥
المطلب الثاني: النظرية التنظيمية ٤٢٨
المبحث الثالث: مفهوم التعيين ٤٣٠
المبحث الرابع: المبادئ التي تحكم التعيين في الوظيفة العامة..... ٤٣٤
المطلب الأول: مبدأ المساواة أمام تولي الوظائف العامة..... ٤٣٤
المطلب الثاني: مبدأ تكافؤ الفرص..... ٤٤٢
المبحث الخامس: شروط التعيين. ٤٤٢
المبحث السادس: طرق اختيار الموظفين العموميين..... ٤٤٤
المبحث السابع: السلطة المختصة بالتعيين. ٤٥١
المبحث الثامن: التثبيت في الخدمة الدائمة. ٤٥١
الفصل الثاني: حقوق الموظف العام..... ٤٥٥
المبحث الأول: الحقوق المالية. ٤٥٧
المطلب الأول: حق الموظف العام في الراتب..... ٤٥٧
المطلب الثاني: حق الموظف العام في العلاوات..... ٤٦١
المبحث الثاني: الحقوق الوظيفية. ٤٦٣
المطلب الأول: الإجازات. ٤٦٣
المطلب الثاني: الترقية. ٤٧١
المبحث الثالث: الأوضاع الوظيفية. ٤٧٥
المطلب الأول: نقل الموظفين العموميين. ٤٧٦
المطلب الثاني: انتداب الموظفين. ٤٨٥
المطلب الثالث: التكليف. ٤٨٨
المطلب الرابع: الإعارة. ٤٩٣
الفصل الثالث: تأديب الموظفين العموميين..... ٤٩٧
المبحث الأول: الجريمة التأديبية. ٤٩٩
المطلب الأول: غياب تطبيق مبدأ شرعية الجريمة..... ٤٩٩
المطلب الثاني: الواجبات الوظيفية ٥٠٣
المبحث الثاني: العقوبات التأديبية ٢٥٧

Scanned by CamScanner

الصفحة

المطلب الأول: مبدأ شرعية العقوبات التأديبية ٥٢٨
المطلب الثاني: العقوبات التاديبية المنصوص عليها بنظام الخدمة المدنية. ٥٣٤
المبحث الثالث: السلطة التأديبية. ٥٤٢
المطلب الأول: السلطة التأديبية الرئاسية. ٥٤٤
المطلب الثاني: المجالس التأديبية. ٥٤٥
المبحث الرابع: الإجراءات التأديبية. ٥٤٩
المطلب الأول: مبدأ استملاك الدعاوى القضائية..... ٥٥٠
المطلب الثاني: مظاهر استقلال الدعاوى القضائية..... ٥٥٤
المطلب الثالث: الاتهام التاديبي ٥٦٣
المطلب الرابع: المحاكمة التأديبية. ٥٧٩
الفصل الرابع: انتهاء الخدمة الوظيفية..... ٥٨٧
المبحث الأول: الاستقالة والتسريح. ٥٨٩
المطلب الأول: الاستقالة. ٥٨٩
المطلب الثاني: التسريح. ٥٩٠
المبحث الثاني: فقدان الوظيفة..... ٥٩١
المبحث الثالث: الاستغناء عن الخدمة والعزل. ٥٩٥
المطلب الأول: الاستغناء عن الخدمة ٥٩٥
المطلب الثاني: العزل. ٥٩٦
المبحث الرابع: الإحالة إلى التقاعد. ٥٩٨

الباب الخامس
وسائل الإدارة العامة وأموالها

الفصل الأول: القرارات الإدارية..... ٦٠٤
المبحث الأول: تعريف القرار الإداري. ٦٠٥
المبحث الثاني: عناصر التعريف. ٦٠٨
المطلب الأول: القرار الإداري عمل قانوني..... ٦٠٨
المطلب الثاني: القرار الإداري عمل صادر عن إرادة منفردة..... ٦٠٩
المطلب الثالث: القرار الإداري عمل صادر عن سلطة إدارية..... ٦٠٩
المطلب الرابع: يتعين ان يكون إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة. ٦١١
المطلب الخامس: القرار الإداري عمل يؤثر في النظام القانوني..... ٦١٢
المبحث الثالث: معايير تمييز القرار الإداري. ٦١٢
المطلب الأول: التمييز بين القوانين والقرارات الإدارية..... ٦١٣
المطلب الثاني: التمييز بين القرارات الإدارية والحكم القضائي..... ٦١٤
المبحث الرابع: تصنيف القرارات الإدارية. .....

المطلب الأول: تصنيف القرارات الإدارية من حيث خضوعها للرقابة القضائية ٦٢٤
المطلب الثاني: تصنيف القرارات الإدارية إلى قرارات منشئة وقرارات كاشفة ٦٣١
المطلب الثالث: تصنيف القرارات إلى قرارات نافذة في حق الأفراد وقرارات غير نافذة بحقهم ٦٣٢
المطلب الرابع: تصنيف القرارات الإدارية من حيث مداها ٦٣٨
المبحث الخامس: نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية ٦٤٤
المطلب الأول: نفاذ القرارات الإدارية ٦٤٤
المطلب الثاني: تنفيذ القرارات الإدارية ٦٥٧
المبحث السادس: نهاية القرارات الإدارية ٦٧٢
المطلب الأول: سحب القرارات الإدارية ٦٧٤
المطلب الثاني: الإلغاء الإداري ٦٨٠
الفصل الثاني: العقود الإدارية ٦٨٥
المبحث الأول: التعريف بالعقد الإداري ٦٨٧
المبحث الثاني: إبرام العقود الإدارية ٦٩١
المطلب الأول: اختيار المتعاقد مع الإدارة العامة ٦٩٤
المطلب الثاني: طرق اختيار المتعاقد ٦٩٦
المبحث الثالث: آلية المناقصات وإجراءاتها ٦٩٩
المبحث الرابع: تنفيذ العقد الإداري ٧٠٤
المبحث الخامس: حقوق الإدارة المتعاقدة أثناء تنفيذ العقد الإداري ٧١٤
المبحث السادس: نهاية العقد الإداري ٧٢١
الفصل الثالث: الأموال العامة ٧٢٧
المبحث الأول: التعريف بالمال العام ٧٢٩
المطلب الأول: ماهية الاستملاك ٧٣٠
المطلب الثاني: إعداد قرارات الاستملاك ٧٣٤
المطلب الثالث: وقاية القضاء على مشروعية قرارات الاستملاك ٧٤١
المطلب الرابع: التعويض ٧٤٥
المبحث الثاني: النظام القانوني الذي يحكم الأموال العامة ٧٥٢
المطلب الأول: عدم قابلية الأموال العامة للتصرف فيها ٧٥٣
المطلب الثاني: عدم قابلية الأموال العامة للحجز عليها ٧٥٤
المطلب الثالث: عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم ٧٥٤
المبحث الثالث: استعمال الأموال العامة ٧٥٥
المطلب الأول: الاستعمال العام للأموال العامة ٧٥٥
المطلب الثاني: الاستعمال الفردي للأموال العامة ٧٥٨
المبحث الرابع: حماية الأموال العامة ٧٦١

Scanned by CamScanner